حذف المبتدأ والخبر

قد يحذف كل من المبتدأ والخبر ، جوازا ، أو وجوبا ، وإليك التفصيل:

١ — حذف المبتدأ والخبر جوازا :

يحذف كل من المبتدأ والخبر ، جوازا : إذا دل عليه دليل .

فمثال حذف الخبر : أن يقال : من عندك ؟ فتقول: محمد ، والتقدير : محمد عندى : فحذف الخبر ، لوجود دليل عليه ، وهو ذكره فى السؤال :

ومثل : أن يقال ماذا معك ؟ فتقول : القلم، أى : القلم معى .

ومثله فى - رأى(١) - خرجت فإذا السبع ، أى: فإذا السبع حاضر ،ومثله قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عِنْدَكَ راضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(٢)

والتقدير : نحن بما عندنا راضون ، فيحذف خبر « نحن » لدلالة الثانى عليه

ومثال حذف المبتدأ جوازا : أن تسأل : كيف زيد فتجيب بقولك : صحيح : أى : هو صحيح وقد تسأل : أين صاحبك ؟ فتقول فى السوق

---

(١) هو رأى من يقول : إن إذا الفجائية حرف ، فيكون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف كما بينا ، وهناك رأى آخر ،و هو أن « إذا » الفجائية ظرف زمان أو مكان ، وعلى ذلك : فهى اسم وتعرب خبرا مقدما ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر والتقدير : خرجت ففى وقت خروجى أو ففى مكان خروجى الأسد ، وعلى هذا الرأى فلا حذف ولا شاهد .

(٢) الإعراب : نحن « مبتدأ خبره » محذوف ، أى : نحن راضون ، بما : جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وما موصولة ، عندنا : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وأنت : مبتدأ ، بما عندك : مثل : بما عندنا ، متعلق براض الواقع خبرا لأنت ، والرأى مختلف : مبتدأ الخبر .

والشاهد : فى « نحن » حيث حذف خبره : جوازا لدلالة خبر المبتدأ الثانى عليه ، والتقدير : نحن راضون بما عندنا ، وقد جاء على القليل ، لأن الأكثر الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، لا العكس .

أى : صاحبي فى السوق . فتحذف المبتدأ فى الجواب لدلالة ذكره فى السؤال ومن أمثلته . أن تشم رائحة جميلة فتقول : مسك أى : المشموم مسك .

ومنه قوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها » أى : من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها .

ويجوز أن تصرح بالمحذوف جوازاً « مبتدأ أو خبرا » فمثلا تقول : فى جواب كيف الحال ؟ حسن . أو الحال حسن وفى جواب : من فى الدار ؟ أختى . أو أختى فى الدار .

ومثال حذف المبتدأ والخبر معا : جوازا للدلالة عليهما ، أن تقول : نعم ، جوابا لمن قال لك : هل أنت ناجح ؟ والتقدير : نعم أنا ناجح ، وكقوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » أى فعدتهن ثلاثة أشهر . لحذف المبتدأ والخبر وهو : فعدتهن ثلاثة أشهر ، لدلالة ما قبله عليه والجملة من المبتدأ والخبر المحذوفين فى محل رفع خبر « اللائى » .

ويجوز فى الآية : أن يكون المحذوف : مفرداً لا جملة ، وهو الظاهر ، ويكون التقدير : واللائى لم يحضن كذلك .

ويجوز أن يكون قوله . « واللائى لم يحضن » معطوف على اللائى يئسن » ولا يكون على هذا حذف فالآية محتملة للأوجه الثلاثة .

ولهذا كان الأول بالتمثيل لحذفهما هو المثال الذى ذكر قبل الآية .

وقد أشار ابن مالك إلى حذف المبتدأ والخبر جوازاً فقال :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْد بَعْد من عِنْدَكَا

وَفِي جَوَاب كَيْفَ زَيْد ؟ قُل دَنِف ... فَزَيْدٌ اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِف

الخلاصة :

يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا : إذا دل عليه دليل فمثال حذف

الخبر أن تسأل من عندك ؟ فتقول : محمد ، ومثال حذف المبتدأ : أن تسأل : كيف محمد ؟ فتجيب : صحيح ، ولو شئت صرحت بالمحذوف جوازا فقلت في الجواب محمد عندى ، ومحمد صحيح .

ومثال حذفهما ، أن تقول : نعم ، لمن قال لك : هـــل أنت ناجح ؟ والتقدير : نعم أنا ناجح .

حذف الخبر وجوبا

يحذف الخبر وجوبا فى أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون خبر المبتدأ بعـــد « لولا » مثل : لولا محمد لزرتك ، والتقدير : لولا محمد موجود لزرتك ، فحذف الخبر وجوبا ، فإن ورد ذكر الخبر بعد « لولا » كان شاذا . نحو قول الشاعر :

لولا أبوكَ وَلولا قبـــــــله عمر ألقَتْ إليك مَعَدٌّ بالمقـــاليدِ (١)

فعمر : مبتدأ ، وقبله : خبر . وذكر الخبر بعد « لولا » شذوذا .

وما ذكرناه من أن حذف الخبر واجب بعد لولا ، إلا قليلا ، هو طريقة لبعض النحاة من طرق ثلاث إليك تفصيلها :

---

(١) اللغة : معد : هو معد بن عدنان — أبو العرب — والمراد القبيلة ، المقاليد : جمع لامفرد له ، وقيل مفرده : مقلد كمنبر — أو أقليد : وهو مفتاح يشبه المنجل والقاء المقاليد : كناية عن الخضوع والطاعة .

المعنى : لولا أبوك ، وجدك وما كانا عليه من الظلم والافتراء ، لخضعت لك العرب وسلموك مقاليد أمرهم ، لكفايتك وعظم قدرك .

الإعراب : لولا : حرف امتناع لوجود ، أبوك : مبتدأ مضاف إلى الكاف والخبر محذوف وجوبا ، ولولا : معطوفة على « لولا » الأولى قبله ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعمر : مبتدأ مؤخر ، ألقت إليك : الجملة جواب « لولا » لامحل لها .

الشاهد : فى « لولا قبله عمر » حيث ظهر خبر المبتدأ بعـــد « لولا » شذوذا والخبر واجب الحذف بعد « لولا » لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ولا يجمع بين العوض والمعوض .

للعلماء فى حكم الخبر بعد لولا ثلاث طرق، أى : ثلاث مذاهب وهى :

الطريقة الأولى : أن حذف الخبر بعد « لولا » واجب إلا قليلا . بمعنى أن الحذف هو الغالب والكثير : وهى طريقة لبعض النحاة — وحمل ابن عقيل كلام ابن مالك عليها .

الطريقة الثانية : أن حذف الخبر بعد « لولا » واجب دائماً ، وما ورد من ذكر الخبر بعد « لولا » فؤول أو شاذ . وهذه طريقة الجمهور .

الطريقة الثالثة وهى الأصح — أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا، أى : خاصاً .

فإن كان الخبر كونا مطلقا(١) « أى عاما » وجب حذفه ، مثل : لولا الحارس لسرق المنزل . ولولا محمد لزرتك أى لولا الحارس موجود ولولا محمد موجود . فحذف الخبر وجوبا ، لأنه كون مطلق « عام » وإن كان الخبر كونا مقيداً ، « أى: خاصا » كالقيام والجلوس ، والسفر ، والنوم، فإذا لم يدل عليه دليل وجب ذكره . مثل : لولا زيد محسن ما زرته . ولولا على مجتهد ما نجح فكلمة : محسن . ومجتهد ، خبر . من نوع الكون المقيد : أى الخاص ولم يدل عليه دليل : فوجب ذكره .

وإن دل عليه دليل : جاز ذكره وحذفه ، نحو أن يقال لك : هل زيد محسن إليك ؟ فتقول ، لولا زيد لهلكت ، أو لولا زيد محسن إلى لهلكت فكلمة « محسن » خبر من نوع الكون المقيد الخاص ودل عليه دليل . وهو ذكره فى السؤال . ولذلك يجوز ذكره ويجوز حذفه .

ومن جواز ذكره الخبر بعد « لولا » لأنه كون خاص، قول الشاعر :

---

(١) الكون المطلق : هو الذى لايدل على أكثر من الوجود : كوجود ، وحاصل وكائن ومستقر ، والكون المقيد : هو الذى يدل على قيد زائد على أصل الوجود كالاجتهاد والإحسان فى المثالين المذكورين .

يُذيب الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغمدُ يُمسكُه لسالا[1]

فالغمد ، مبتدأ ، وجملة « يمسكه » الخبر ، ولو حذف الخبر لفهم .. لأن شأن الغمد أن يمسك السيف .

وملخص المذاهب الثلاثة ، فى الخبر بعد « لولا » .

الأول : يجب حذفه إلا قليلا .

الثانى : يجب حذفه دائما (وهو مذهب الجمهور) .

الثالث : إن كان الخبر كونا مطلقا ، وجب حذفه .

وإن كان كونا مقيدا فإن لم يدل عليه دليل ، وجب ذكره — وإن دل عليه دليل ، جاز إثباته وحذفه ، والأمثلة تقدمت ، والمذهب الثالث ، هو المختار لوجود الخبر مصرحا به بعد لولا فى كثير من الأساليب العربية[2] .

الموضوع الثانى ، من وجوب حذف الخبر ، أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين

---

(١) البيت ، لأبى العلاء المعرى : يصف سيفا .

اللغة : عضب : هو السيف القاطع ، والغمد : مايوضع فيه السيف .

المعنى : تذوب السيوف القواطع وتسيل فى أغمادها ، خوفا ونزعا من هذا السيف ولولا أن أغمادها تمسكها وتمنعها من السيلان : لسالت على الأرض من الرعب .

الإعراب : لولا : حرف امتناع لوجود ، الغمد : مبتدأ ، يمسكه : فعل مضارع والفاعل مستتر ، والهاء مفعوله ، والجملة خبر لولا ، لسالا اللام واقعة فى جواب لولا ، سال : فعل ماض ، وفاعله يعود على العضب والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها جواب لولا .

الشاهد : لولا ، والتمثيل به ، فى « لولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الخبر وهو يمسكه بعد لولا ، جوازا ، لأن الإمساك كون خاص دل عليه دليل وهو المبتدأ ، لأن شأن الغمد الإمساك بالسيف ، والجمهور على وجوب الحذف .

(٢) لعلك أدركت ، أن الخبر بعد « لولا » له حالة واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، لأنه لا يكون عندهم إلا عاما ، أما عند غيرهم فله ثلاث حالات وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين .

مثل : لعمرك لأساعدن المحتاج ، والتقدير : لعمرك قسمى : فعمرك مبتدأ وقسمى : خبره وحذف الخبر وجوبا ، للعلم به . وسد جواب القسم مسده ويتعين فى هذا المثال : أن يكون المحذوف هو الخبر ، لأن لام الابتداء قد دخلت على « عمرك » وحقها الدخول على المبتدأ .

وأما فى نحو قولهم : يمين الله لأفعلن كذا . فلا يتعين أن يكون المحذوف الخبر بل يجوز أن يكون المحذوف الخبر . والتقدير : يمين الله قسمى . وأن يكون المحذوف المبتدأ. والتقدير : قسمى يمين الله .

فإن قدر المحذوف الخبر ـ كان حذفه واجبا . لا يجوز التصريح به لسد جواب القسم مسده .

فإن لم يكن المبتدأ نصا فى اليمين : لم يجب حذف الخبر ، بل يجوز ذكره وحذفه ، مثل : عهد الله لأنصرن المظلوم . والتقدير : عهد الله على ـ فعهد الله مبتدأ . وعلى جار ومجرور خبر . ويجوز : إثباته وحذفه . فتقول : عهد الله على لأفعلن ، وعهد الله لأفعلن . لأن المبتدأ ، ليس نصا فى اليمين بل يستعمل لليمين ولغيره .

الموضع الثالث : أن يقع : بعد المبتدأ واو العطف التى هى نص فى المعية والمصاحبة ، مثل : كل رجل وضيعته ، فـ « كل » مبتدأ . وصيغة : معطوف عليه ، والخبر محذوف وجوبا . والتقدير : كل رجل وضيعته مقترنان .

ومثل كل رجل وضيعته : كل صانع وصنعته . وكل شيخ وطريقته ، وكل ثوب وقيمته ، فالخبر فى كل هذا محذوف وجوبا تقديره : مقترنان : ويقدر الخبر بعد واو المعية .

وقد قال بعض العلماء : ومنهم ابن عصفور : إن هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، لأن معنى كل رجل وضيعته « مثلا » : كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام ومفيد : لا يحتاج إلى تقدير خبر .

فإن لم تكن الواو نصا فى المعية - بأن كانت عاطفة لمجرد التشريك فى الحكم - لم يجب حذف الخبر ، مثل: زيد وعمر متخاصمان[1] .

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهى لا تصلح أن تكون خبراً ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده .

ومثال ذلك : ضربى العبد مسيئاً فضربى : مبتدأ مضاف إلى فاعله والعبد مفعول للمصدر ، ومسيئاً : حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : ضربى العبد إذا كان مسيئا إذا أردت المستقبل ، فإذا أردت الماضى ، فالتقدير : ضربى العبد إذ كان مسيئا فمسيئا : حال من الضمير المستتر فى « كان » العائد على العبد .

ومن الأمثلة : شربى الشاى مخلوطا باللبن فمخلوطا : حال سدت مسد الخبر المحذوف والتقدير : شربى الشاى إذا كان أو إذا كان مخلوطا باللبن وإذا كان - أو وإذا كان - ظرف نائب عن الخبر[2] .

ونلاحظ : أن الحال لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ فى المثالين : فلا تقول : ضربى مسىء ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسىء كما لا تقول: شربى مخلوط - فإذا كانت الحال تصلح لأن تكون خبرا - عن المبتدأ المذكور لم يجب حذف الخبر - وذلك مثل قولهم : زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف تقديره : ثبت ، وقائما : حال - وهذه الحال : تصلح أن تكون خبرا: فنقول زيد قائم ولهذا يجوز ذكر الخبر وحذفه: بخلاف : ضربى العبد مسيئا، فإن الحال لا تصلح أن تكون خبرا كما عرفت ولهذا وجب الحذف .

---

(١) بل تارة يجب ذكره ، إذا لم يعلم ، مثل : زيد وعمرو متخاصمان . وتارة يجوز .

(٢) الخبر المحذوف فى الحقيقة هو متعلق الظرف وتقديره : ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئا ، وشربى الشاى حاصل إذا كان مخلوطا ، فلما حذف متعلق الظرف وهو « حاصل » أقيم الظرف مقامه ، ثم حذف الخبر ومتعلقه وجوبا ، لسد الحال مسده .

ومثل المصدر : ما أضيف إلى المصدر ، نحو : أكثر شربي الشاى مخلوطا باللبن ، وأنم تبيينى الحق منوطا بالحكم ، فأنم مبتدأ ، وتبيينى مضاف إليه والحق مفعول به لتبيينى ، ومنوطا حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : أنم تبيينى الحق إذا كان - أو إذ كان ، كان منوطا بالحكم.

وقد أشار ابن مالك إلى مواضع حذف الخبر وجوبا ، فقال :

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عِينَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَنَم ... تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحُكْمِ[1]

الخلاصة :

١ — يجب حذف الخبر :

(١) إذا كان خبراً لمبتدأ بعد « لولا » وقد عرفت حكم حذف الخبر بعدها ، والآراء .

(٢) أن يقع بعد المبتدأ واو المعية ، مثل : كل شيخ وطريقته وكل رجل وصنعته .

(٣) أن يسد الحال مسد الخبر ، فى مثل : شربى الشاى مخلوطا باللبن ، وضربى العبد مسيئا ، وقراءتى النشيد مكتوبا .

١ — أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين ، مثل : لعمرك لأجاهدن .

---

(١) كل صانع : مبتدأ ومضاف إليه وما : اسم موصول معطوف على كل ، وصنع صلة والخبر محذوف وجوبا ويجوز أن يكون « ما » مصدرية ، وهى وما دخلت عليه فى تاويل مصدر معطوف على كل ، والتقدير : كل صانع وصنعته مقترنان ، كضربى العبد ، ضربى مبتدأ مضاف إلى فاعله ، العبد : مفعوله ، مسيئا : حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ محذوف ، وأنم : اسم تفضيل مبتدأ ، تبيينى : مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه وهى فاعل المصدر ، الحق : مفعوله ، منوطا : أى مرتبطا ومتعلقا حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف .

حذف المبتدأ وجوبا

يحذف المبتدأ وجوبا فى مواضع أهمها ، أربعة :

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع فى مدح ، مثل : مررت بمحمد الكريم أو فى ذم ، مثل : مررت بزيد الخبيث ، أو ترحم ، مثل : مررت بعمرو المسكين فـ « الكريم » و « الخبيث » و « المسكين » كل منها ، خبر لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير : هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين .

الثانى : أن يكون الخبر مخصوص « نعم » أو « لا بئس » المؤخر ، نحو : نعم الرجل خالد . وبئس الرجل عمرو ، فخالد ، وعمرو ، خبران لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : هو خالد ، أى : الممدوح خالد ، وهو عمرو ، أى : المذموم عمرو .

والثالث : أن يكون الخبر مستعملا فى القسم ، مثل : فى ذمتى لأطيعن الله ، ففى ذمتى ، خبر ، لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : فى ذمتى يمين ، أو قسم أو عهد أو ميثاق .

الرابع : أن يكون الخبر مصدرا مرفوعا نائبا عن فعله نحو : صبر جميل[1] التقدير ، صبرى صبر جميل ، فصبرى ، مبتدأ ، وصبرى ، مبتدأ ، وصبر جميل خبره ، ثم حذف المبتدأ الذى هو صبرى وجوبا .

ومن الأمثلة ، شكر جزيل أى : شكرى شكر جزيل ، وعمل لذيذ أى عملى عمل لذيذ ، وأمل طيب ، أى : أملى أمل طيب ، وسمع وطاعة ، أى : سمعى سمع طاعة .

هذا ، ولم يشر ابن مالك إلى مواضع حذف المبتدأ وجوبا .

---

(١) هذه الجملة : فى معنى جملة أخرى . فالأصل : أصبر صبرا جميلا ، فكلمة « صبرا » مصدر ، يعرب مفعولا مطلقا للفعل المذكور ، ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر (أى : لنيابة المصدر عنه) فصار المصدر عنه ، فصار المصدر مرفوعا ليكون خبرا عن مبتدأ محذوف . فانشأ جملة إسمية هى « صبر جميل » وهى أقوى فى تأدية المعنى من الجملة الفعلية .

تعدد الخبر

يجوز أن يخبر عن المبتدأ الواحد ، بأكثر من خبر ، لأن الخبر حكم على المبتدأ فى المعنى ، ولا مانع من أن يحكم على الشيء الواحد بعدة أحكام، وتعدد الخبر نوعان :

١ ـ تعدد فى اللفظ فقط والمعنى واحد ، مثل: الرمان حلو حامض ، أى : مز ، وهذا جائز بالإجماع ويمتنع فيه العطف .

٢ ـ وتعدد فى اللفظ وفى المعنى ، مثل : شوقى شاعر كاتب حكيم، وهذا جائز على الصحيح ، ويجوز فيه العطف ـ والسؤال : هل تعدد الخبر جائز فى النوعين ؟ ، عرفت حكم كل إجمالا ، وإليك التفصيل وآراء النحاة .

اختلف النحاة فى جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف .

١ ـ فذهب قوم ـ منهم ابن مالك ـ انه يجوز تعدد الخبر مطلقا ـ أى : سواء كان الخبران فى معنى خبر واحد ، مثل: الرمان حلو حامض : أى مز[1] أو لم يكن الخبران (أو الأخبار) فى معنى خبر واحد ، بأن كان التعدد فى اللفظ وفى المعنى ، مثل: شوقى شاعر كاتب .

وهذا المذهب ، أى : جواز التعدد مطلقا ـ هو الصحيح ، لوروده فى الأساليب العربية ، قال تعالى : « وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد » .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتعدد الخبر : إلا إذا كان الخبران فى معنى خبر واحد ، كالرمان حلو حامض ، فإن لم يكونا كذلك : لم يجز تعدد الخبر ، بل يتعين العطف ، فتقول : شوقى شاعر وكاتب وحكيم ، فإن جاء من لسان العرب شيء بدون عطف قدرنا له مبتدأ آخر ، كقوله تعالى : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد »[2] وكقول الشاعر :

---

(١) أى متوسط بين الحلاوة والحموضة : وليس تام الحلاوة أو تام الحموضة .

(٢) نقول فى إعراب الآية على هذا المذهب : الودود (وما بعده) :خبر لمبتدأ =

من يَكُ ذا بت فهذا بَتِّي مقيّظ مُصَيَّف مشتّي (١)

وكقول الآخر يصف الذئب :

يغامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويتقي بأُخْرَى المنايا . فهو يَقْظَان نائم (٢)

٣ - وزعم بعضهم ، وهو رأى ثالث ، أنه لا يجوز تعدد الخبر ، إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مفردين « مثلا » مثل : محمد قائم ضاحك ، أو يكونا جملتين ، مثل : محمد ضاحك ، فأما إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول : زيد قائم ضاحك ، وهذا الرأى ضعيف ، لأنه يقع كثيرا فى كلام العربيين للقرآن الكريم وغيره تجويز تعدد الأخبار مع اختلافهما . ومنه قوله تعالى : « فإذا هى حية تسعى » فقد جوزوا كون « تسعى » خبراً ثانيا ، ولا يتعين ذلك لجواز كونه صفة (أو حالا) .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم تعدد الخبر ، مؤيدا الرأى الأول فقال :

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

= محذوف تقديره هو الودود وهو ذو العرش وهو المجيد وهكذا ، أما على المذهب الأول : فالودود : خبر ثان ، وذو العرش : خبر ثالث ، وهكذا .

(١) اللغة : بتى : البت : الكساء الغليظ ، مقيظ : اسم فاعل من قيظ إذا كان فى شدة الحر ، ومثله مصيف ، مشتى ، والمعنى : من كان صاحب كساء يحميه الحر والبرد ، فأنا مثله ، لأن كسائى يحميني صيفا وبردا .

الإعراب : من : اسم شرط يجزم فعلين مبتدأ ، يك : فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها ضمير مستتر ، يعود على من ، وذا خبرها منصوب بالألف ، بت : مضاف إليه فهذا بتى ، مبتدأ الخبر ، مقيظ ، خبر ثان وما بعده أخبار أخرى ، والجملة من المبتدأ وأخباره جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ الأول الذى هو « من » .

الشاهد : هذا بتى مقيظ . إلخ ، حيث تعددت الأخبار لمبتدأ واحد بدون عطف .

(٢) الإعراب : يغام ، فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على الذئب ، بإحدى ، متعلق بيغام ومقتليه مضاف إليه ، للمنايا : مفعول يتقى ، فهو : مبتدأ ، يقظان : خبر نائم خبر ثان .
=

والخلاصة فى حكم تعدد الخبر :

إن كان التعدد بحرف عطف ، فهذا جائز بالإجماع ، وإن كان بغير عطف ، ففيه خلاف كما يلى :

١ — قيل : يجوز مطلقا وهو الصحيح ، لوروده فى الأساليب العربية .

٢ — وقيل : إن كان الخبران بمعنى خبر واحد ، جاز ، مثل : الرمان حلو حامض : أى : مز ، وإن لم يكونا كذلك لا يجوز ، بل يتعين العطف .

٣ — وقيل : إن الخبران من جنس واحد (مفردين أو جملتين) جاز التعدد ، وإلا لا يجوز ، وهو رأى ضعيف .

٤ — ولعلك أدركت : أن تعدد الخبر نوعان :

(١) التعدد فى اللفظ دون المعنى وهو جائز بالإجماع ويمتنع فيه العطف .

(٢) والتعدد فى واللفظ فى المعنى وهو جائز عند الرأى الصحيح ويجوز فيه العطف .

(٣) وهناك نوع ثالث (لم يذكر) وهو أن يتعدد الخبر لتعدد المبتدأ مثل : أصدقائى شاعر وخطيب ، وهذا يجب فيه العطف ومن هذا تعلم : متى يمتنع العطف فى الأخبار المتعددة ، ومتى يجب ومتى يجوز .

أسئـــلة وتمرينات

١ — عرف المبتدأ واذكر أقسامه ، ممثلا لكل قسم منها .

٢ — قد يستغنى المبتدأ عن الخبر : فمتى ؟ وما شرط الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر ؟

٣ — للوصف مع مرفوعه أحوال : فمتى يجب : الوصف أن يكون مبتدأ ؟ ومتى يجب أن يكون خبرا ؟ ومتى يجوز الوجهان ؟

٤ — القاعدة العامة أنه لا يبتدأ بالنكرة فلماذا ؟ ومتى يبتدأ بها ؟

= الشاهد : فى يقظان نائم : حيث تعدد الأخبار فى اللفظ وفى المعنى من غير عطف ، ويجوز أن يكون البيت من تعدد الخبر فى اللفظ فقط .